أثر برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣م

د . موفق تركي زيدان

الجامعة العراقية – كلية العلوم الاسلامية

م م . خلدون سلمان محمد

جامعة النهرين – كلية الهندسة

الملخص

إن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة على الصعيد الأممي في شتى الأصعدة دور كبير، ومن البرامج العالمية المهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويسعى هذا البحث لتقويم هذه التجربة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، إذ أطلقت هذه البرامج في العراق بحرية كاملة لأسباب معروفة أغلبها تقع تحت دائرة النفوذ الأمريكي المباشر أو غير المباشر في العراق.واشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث: **المبحث الأول:** تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية.**المبحث الثاني:** النواحي الإيجابي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق. **المبحث الثالث:** النواحي السلبية لبرنامج برنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق.

Abstract

The role of the United Nations at the international level at various levels is a major one, and important global programs are the United Nations Development Program (UNDP) or the United Nations Development Program (UNDP). This research (the impact of UNDP on the Iraqi economy after 2003) seeks to rectify these The experience in Iraq after the US occupation, as these programs were launched in Iraq full freedom for reasons known mostly fall under the circle of direct or indirect American influence in Iraq.This research included three topics:The first topic: Definition of the United Nations Development Program.The second aspect: positive aspects of the United Nations Development Program in Iraq.The third topic: the negative aspects of the program of the United Nations Development Program in Iraq.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.**وبعد:**فلا يخفى الدور الكبير الذي تضطلع به الأمم المتحدة على الصعيد الأممي في شتى الأصعدة، وأن هذا الدور المتنامي على الرغم من الجوانب الإيجابية التي ينطوي عليها، إلا أن هذا النشاط واقع بشكل أو بآخر تحت تأثير هيمنة القوى الكبرى التي تعمل بقوة على فرض أفكارها ورؤاها على الدول النامية أو المتخلفة، وأن الوقوف وراء المساعدات الإنسانية هو أعظم هذه الوسائل وأهمها، وأكثرها إقناعاً، إذ لا يتسرب الشك إلى البرامج الإنسانية أو الخدمية.والحقيقة أن العمل من وراء واجهات إنسانية هو أسلوب قديم ناجع، اتبعته الحملات التبشيرية الغربية في البلاد المتخلفة والنامية، ونجحت بوساطتها في ضم الملايين إلى الديانة المسيحية، أو على أقل تقدير كسب ودهم وتعاطفهم، أو تغيير نظرتهم إلى الغرب.وليس مستغرباً أن تلجأ هذه القوى إلى وسائل وأساليب أكثر تطوراً، تتوافق مع الطروحات الجديدة المنضوية تحت شعار العولمة، ومن بينها برامج الأمم المتحدة المختلفة، التي تصب في محصلتها النهائية في خدمة القوى الكبرى، مع عدم إغفال بعض النوايا الفردية الصادقة الناشطة ضمن هذه البرامج.

ومن البرامج العالمية المهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا البحث الموسوم **(أثر برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣م)** يسعى لتقويم هذه التجربة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، إذ أطلقت هذه البرامج في العراق بحرية كاملة لأسباب معروفة أغلبها تقع تحت دائرة النفوذ الأمريكي المباشر أو غير المباشر في العراق.وليس المقصود بها البحث

الخوض في التفاصيل والتفريعات، فهذه محلها الدراسات الموسعة، وإنما التركيز على النقاط الرئيسة المهمة لتكون مدخلاً لدراسات مستقبلية موسعة.واشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث:**المبحث الأول:** تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد اعتمدت في هذا المبحث على أدبيات الأمم المتحدة ومنشوراتها، من دون تعليق لضمان تقديم نظرة حيادية إلى هذا البرنامج.**المبحث الثاني:** النواحي الإيجابي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق. بينت فيه بعض النواحي الإيجابية في نشاط هذا البرنامج في العراق.**المبحث الثالث:** النواحي السلبية لبرنامج برنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق، بينت فيه حقيقة هذا البرنامج، وحقيقة الجهود المقدمة وتقويمها.

المبحث الأول
تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية

هدف برنامج الأمم المتحدة للتنمية هو مساعدة الدول أو البلدان النامية أو المتخلفة في جهودها لتعزيز اقتصادها القومي بتوفير مساعدات منتظمة ثابتة في المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقصد تدعيم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الدول. ورمزه الإنكليزي هو UNDP وهو مختصر لعبارة: United Nations Development Programming.

المطلب الأول: تطور برنامج الأمم المتحدة للتنمية:

أولاً: نشأة برنامج الأمم المتحدة للتنمية:أنشئ برنامج الأمم المتحدة للتنمية بموجب القرار الصادر من الجمعية العامة لأمم المتحدة في عام ١٩٦٥م. ويعدُّ هذا البرنامج الهيئة الرئيسة المكلّفة بالتنسيق مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى في ميدان التنمية، وهو أكبر جهة دولية تأخذ على عاتقها تقديم المساعدات المتنوعة الفنية والإنمائية والإدارية والاستثمارية. وتبين ميزانيته السنوية البالغة ٢،٣ مليار دولار تقريباً مدى أهمية نشاطاته على المستوى العالمي، واحتلت مساعداتها المكانة الأولى للتنمية في الأمم المتحدة، والتي تقدم على شكل هبات[١].إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يقدم نصائح عملية تطبيقية، ويساعد على تعزيز القدرات التأسيسية والبشرية التي تسهم في ضمان نمو اقتصادي نزيه، فهو يعمل بالتعاون مع شركاء من القطاع العام والخاص بقصد الاستعمال الأفضل للموارد المتوافرة لمساعدة البلدان على تجاوز المشاكل التي تطرحها العولمة، والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة، وتوفير التسهيلات لتطبيق أساليب البحوث والتكنولوجيا الحديثة، وتقديم الخدمات الاستثمارية والتشغيلية والتدريبية، ودعم أجهزة التخطيط والتنمية. ويقوم كذلك بتشجيع وضع أو تنصيب إدارات مسؤولة على كل مستويات المجتمع، وعلى تشكيل تحالف يقوم بمبادرات في الميادين الحيوية فيها يخص التنمية المستدامة.ويدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية مجلس إداري مكون من ٣٦ عضواً يمثله البلدان المتطورة والبلدان التي هي في طريق النمو.ويصدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً سنوياً يضمنه مجمل نشاطاته السنوية.ويسهم في تنفيذ هذا البرنامج شبكة عالمية موزعة عبر البلدان، فيلتزم البرنامج المكلف بتنمية البلدان النامية بتقديم المساعدات لتقليص حالة الفقر، وذلك بتقديم النصائح والخبرات حول الأنشطة الواجب تنفيذها، ويساعدها على امتلاك قدرة إدارية تؤهلها لقيادة التنمية الاقتصادية المعادلة، والمساعدة على ضمان تحقق التنمية الوطنية بالاعتماد على القدرات الذاتية[٢]. وتكمن أولويات البرنامج على استعمال التقنيات الإعلامية لأغراض التنمية، ومحاربة انتشار الأوبئة، وترقية النظام التجاري الصالح، وتخفيف انعكاسات النزاعات الحربية والكوارث الطبيعية.ويجري

تمويل نشاطات البرنامج من الاشتراكات التي تسهم بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدّة المتقدمة والنامية على حد سواء، فيجري منح حوالي ٢ مليار دولار سنوياً، كإعانات لتمويل المشاريع المختلفة.ولضمان فعالية الموارد المخصصة للتنمية يجري التنسيق بين نشاطات البرنامج مع برامج أخرى للأمم المتحدة ومع المؤسسات المالية الدولية، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك الاستفادة من المنظمات غير الحكومية والرعايا الأجانب للبلد النامي المستفيد من المعونة(٣).

ثانياً: فروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية: يرتبط ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية البرامج الآتية:

١.صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP).

٢.برنامج المتطوعين للأمم المتحدة (VNU)؛

٣.صندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل المرأة (UNIFEM).

وفيما يأتي تعريف موجز بها:

١ – صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP):

هو هيئة فرعية للجمعية العامة، يشرف عليه مجلس الإدارة الذي يشرف على برنامج الأمم المتحدة للتنمية نفسه، وأنشأ هذا الصندوق عام ١٩٦٩م بمبادرة من الجمعية العامة، وهو المصدر الدولي الرئيس لمساعدة تنمية البلدان في قطاع السكان، وتتركز جهوده على تحسين خدمات الصحة في ميدان الإنجاب، وخدمات تنظيم الأسرة، وعلى إعداد السياسات الديمغرافية استناداً إلى التنمية المستدامة، وتمول ميزانيته بمساهمات المتطوعين، التي ترتفع إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنوياً.وتذهب ثلثي الإعانات إلى ميدان الإنجاب، ولاسيما خدمات تنظيم الأسرة والصحة بقصد تحسين الاستراتيجيات المتعلقة بصحة إنجاب المراهقات، والتقليص من نسبة وفيات الأمهات، ومعالجة وباء الأيدز، وتقديم المساعدة المستعجلة.وخصص ثلث هذه الإعانات إلى توفير المعلومات الخاصة بالسكان، والتأثير في السياسات وتعزيز القدرات الوطنية في ميدان برمجة السكان، أما الباقي فخصص لأنشطة الترقية بقصد تجنيد الموارد والحث على الالتزام السياسي الضروري ببرامج السكان(٤).

٢ – برنامج المتطوعين للأمم المتحدة (VNU):

هو هيئة طوعية تابعة للأمم المتحدة، هدفها تكوين برنامج عملي للتعاون من أجل التنمية، وأنشئ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٠م، ويتمحور نشاطه على تحقيق حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، وهو يخضع للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وينشط في مكاتب بلدان برنامج الأمم المتحدة للتنمية في كل العالم. ويشارك في هذا البرنامج كل سنة حوالي ٤,٠٠٠ متخصص فضلاً عن متطوعين وطنيين بصفتهم مستشارين في ميدان الأعمال والمؤسسات، ومستشارين مغتربين ينهضون بمشاريع تغطي البلدان النامية، ويشترط أن يكون هؤلاء من حملة الشهادات الجامعية أو من مؤسسات تقنية ولهم سنوات من الخبرات المهنية.والعقود مبرمة مع المتطوعين تمتد لسنتين، وقد يشارك البرنامج في مهام محددة لمدد قصيرة، مثل الانتخابات أو أية أنشطة أخرى، وقد يتقاضى المتطوعين منحة شهرية بسيطة تسمح لهم بتلبية حاجاتهم، ويقوم بتمويله برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة المشتركة في المشروع(٥).

٣ – صندوق التنمية للأمم المتحدة من أجل المرأة (UNIFEM):

أنشئ هذا الصندوق عام ١٩٧٦م، ويشجع على استقلالية النساء وعلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ويسعى إلى ضمان مشاركة المرأة في جميع مستويات التخطيط وتطبيق التنمية، وتحفيز الجهود الرامية إلى تلبية حاجيات النساء في المسائل الرئيسة، ولاسيما تلك التي تعد موضوع الساعة على المستوى الوطني، أو العالمي.وموّل الصندوق المشاريع والمبادرات الرامية إلى تشجيع استقلالية النساء السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وإنشاء مؤسسات صغيرة محلية تعمل على تحسين ظروف عمل النساء، أو إعداد قوانين تأخذ بعين الاعتبار قضايا التمايز بين الجنسين. وتبلغ ميزانيته السنوية حوالي ٢٠ مليون دولار[٦].

المطلب الثاني: ترقية التنمية في العالم:

تطورت وتائر التنمية البشرية في القرن العشرين تطوراً كبيراً، إذ ارتفع متوسط العمر المتوقّع في البلدان النامية من ٤٦ إلى ٦٣ عاماً، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من النصف، وانخفضت نسبة الأمّيين بمعدل النصف تقريباً، وارتفعت المداخيل الحقيقية للفرد من ٢٠٠٠ إلى ٤٢٠٠ دولار أمريكي، أي أكثر من الضعفين؛ وعلى الرغم من هذا، فمازال الحرمان البشري الشديد مستمراً، إذ يعاني أكثر من ٨٠٠ مليون شخص من نقص التغذية، ويوجد نحو ١٠٠ مليون ولد في سن التعلّم خارج المدرسة، ٦٠ مليونا منهم فتيات. ويعيش أكثر من مليون إنسان بأقل من دولار واحد في اليوم[٧].وجعلت الأمم المتحدة القضاء على الفقر إحدى أولوياتها، وكذلك تعزيز الكرامة والمساواة الإنسانية وتحقيق السلام والديمقراطية والمحافظة على البيئية. وأن برنامج تقليص الفقر هو أساس النشاطات، إذ أن الفقر ظاهرة معقدة مصدرها ضعف مجال خدمات تنظيم الأسرة، والنقص في المداخيل والنقص في الخدمات الأساسية.ويسعى كذلك إلى تعزيز قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وإلى مكافحة مختلف أسباب الفقر، ولا سيما بتعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع خلق مناصب شغل، وتحسين الحصول على الأرض، والقرض، والتكنولوجيات والأسواق وإعطاء الأفراد وسائل المشاركة في العمليات أو الإجراءات المتخذة على المستوى السياسي والتي لها انعكاس على حياتهم.وتؤدي دوراً مركزياً في تمويل عدد من البرامج التي تمس الأبعاد الاجتماعية للقضاء على الفقر، ووضع مناهج تسمح بتقديم المساعدة المناسبة للأشخاص والعائلات الذين يعانون من تفاقم الفقر، وتشجيع الدول على وضع نظم تأمين بالنسبة للبطالة والتأمين عند الشيخوخة أو تقديم منح للمجموعات التي هي بحاجة قصوى للحماية الاجتماعية.وتعد الجمعية الدولية للتنمية (IDA) المصدر الأكثر أهمية للأموال المقدمة من طرف الواهبين لتمويل المصالح الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقراً، وتقدم الجمعية قروضاً تصل إلى ٦ مليار دولار سنوياً لتمويل مشاريع موجهة للتنمية الاقتصادية[٨].

المبحث الثاني
النواحي الإيجابي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق

حملت إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات إيجابية كثيرة، يمكن تقسيمها على قسمين: نظرية وعملية، كما في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الإسهامات النظرية:

روّج برنامج الأمم المتحدة لكثير من المفاهيم التي كانت غائبة أو مهملة في طروحات الدول

النامية أو في سياساتها، من ذلك تركيزها على أهمية الدخل والإنتاج، وجعلت الشغل الشاغل والهدف الرئيس من التنمية للأنظمة الوضعية، ولفشل هذا الهدف والمنهج للأنظمة الوضعية، فقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترويج مفهوم التنمية البشرية عبر التقارير التي صدرت منذ عام (١٩٩٠م)، وأن الإنسان هو الذي يمثل جوهر التنمية، ويجب أن ترتبط التنمية بالمتطلبات الاجتماعية والسياسية إلى جانب المتطلبات الاقتصادية[٩].التنويه بعدد من المشاكل الاجتماعية أو الأمراض والأوبئة، ووضع بعض العلاجات المقترحة، ومن ذلك محاربة الجريمة المنظمة، ومنها الاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر[١٠].التنويه بأهمية الأخذ بالوسائل التقنية الحديثة في عملية التنمية، ومن ذلك الاستفادة من الإمكانات الهائلة للأنترنت، فقد ذكَّر برنامج الأمم المتحدة مسؤولي شعوب البلدان النامية أن الشبكات التكنولوجية تعمل على تغيير الخريطة التقليدية للتنمية، ولها القدرة على خلق الإمكانيات والطاقات التي تحقق في عقد من الزمان تقدماً كان يتطلب في الماضي عقوداً أو أجيالاً عديدة[١١].تعميق مفهوم التنمية البشرية المُستدامة، وذلك بوضع معايير ومؤشرات جديدة لقياس البحبوحة الاقتصادية الكلية للدول، بتثقيل المعيار التقليدي للتنمية الاقتصادية (وهو معيار الدخل القومي) بمعايير إضافية تتضمن الاتي:

أ- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والتقليل من التلوث.

ب- الاعتناء براس المال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوافر للجميع المهارات والقدرات الصحية والتعليمية والمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية.

ت- تطوير رأس المال المجتمعي، أي: الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والعدالة في توزيع الموارد والمشاركة في اتخاذ القرار[١٢].إدخال عنصر البيئة في مضامين التنمية المستديمة، والعمل على تحقيق احتياجات الجيل الحالي دون المساس بمتطلبات احتياجات الأجيال المقبلة[١٣]. عناية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعلاج مشكلة الفقر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وأن القضاء على الفقر يشكل ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية ومعنوية للمجتمع البشري، وتعمل الهيئتان على مساعدة الدول في برامجها التي تستهدف القضاء على الفقر؛ وأن البرنامج تعاون مع كثير من البلدان المتخلفة لهذا الغرض، وقد أسهمت الإصدارات المتوالية من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إثراء جوانب تلك المبادئ التي تعكس مفهوم التنمية المعتمد لدى الأمم المتحدة، والذي تكلل بمفهوم (التنمية البشرية) [١٤].تقديم البيانات والإحصاءات المختلفة، ولاسيما تلك المتعلقة بالتنمية، ومقابلتها ببيانات وإحصاءات الدول الأخرى[١٥]. لفت النظر إلى الفساد الإداري المستشري، ووضع المقترحات لعالجته[١٦].فضح النظم السياسية ذات الطبيعة الدكتاتورية والسلطوية، والتي تكون قادرة على فرض إرادتها على كلا السلطتين التشريعية والقضائية واستحواذها على كل مفاصل إدارة الدولة[١٧].كشف الممارسات السلبية التي ترافق الحملات الانتخابية وأثرها ونشر الفساد، إذ تتطلب العملية كثير من التمويلات اللازمة، الأمر الذي يدفع أصحاب القرار السياسي باللجوء إلى ذوي المصالح التجارية للحصول على ذلك التمويل مقابل وعود مستقبلية بجني المكاسب[١٨].

المطلب الثاني: الجانب العملي:

سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز أواصر التعاون بين الدول النامية بعضها ببعض، وبينها وبين الدول والمتقدمة، وتبادل الخبرات والتجارب، وتمثل ذلك بتشجيع تبادل الأفكار والمعلومات

والخبرات، وتطوير المعونة الفنية للدول الأعضاء لتطوير برامج في التربية البيئية[١٩].تنفيذ عدد من المشاريع منها مشاريع في مجال التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، وتحسين الأوضاع المعيشية والحد من المخاطر الصحية للمجتمعات المحلية، وتأهيل البنى التحتية المتمركزة في المناطق، وإدارة موارد المياه وخدمات الصرف الصحي، وبلغ العدد الكلي لمشاريع التوظيف وإعادة الأعمار المصادق عليها ٢٤ مشروعاً، في شهر أيلول ٢٠٠٥م، وغطت عشرة محافظات شمالية وجنوبية[٢٠].ففي عام ٢٠٠٧م نفذ مشروع دعم اللامركزية والحكومات المحلية في تقديم الخدمات، كلف المشروع ٩٤٧، ٨٤٧، ٦ دولار أسهم صندوق الأمم المتحدة بـ ٩٤٧، ٨٤٧، ٥ دولار والحكومة العراقية ٠٠٠، ٠٠٠، ١ دولار، ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ووزارة البلديات والأشغال العامة.مشروع استخدام التكنولوجيا للبدء في عملية التحول الاقتصادي كلفة المشروع ٠٠٠، ٢٧٩، ٣ دولار، تحمل صندوق الأمم المتحدة منه ٠٠٠، ٩٧٩، ٢ دولار والقطاع الخاص ٠٠٠، ٣٠٠ دولار، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة الصناعة والمعادن.مشروع بناء الوزارات في مجال المسح والإحصاء الذي كلفته ٨٧٥، ٨٧٦، ٧ دولار" أسهم الصندوق بمبلغ ٠١٦، ١٠٠، ٥ دولار، والحكومة العراقية ٠٠٠، ٥٠٠، ١ دولار، ومنظمة الأمم المتحدة للإسكان ٨٥٩، ٢٧٦، ١ دولار، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مشروع تعزيز الرعاية الصحية في المرحلة الأولى – المرحلة الثانية، كلفة المشروع ٠٥٩، ٦١٨، ١٢ دولار، أسهم صندوق الأمم المتحدة ٠٥٩، ٩١٨، ١١ دولار، والحكومة العراقية ٠٠٠، ٥٠٠ دولار، ومنظمة الصحة العالمية ٠٠٠، ٢٠٠ دولار ووزارة الصحة.مشروع دعم القانون والعدالة، كلفة المشروع ٢٧٩، ٩٧٥، ٥ دولار أسهم صندوق الأمم المتحدة ٢٧٩، ٨٢٥، ٥ دولار، والحكومة العراقية ٠٠٠، ١٥٠ دولار ووزارة العدل الحكومة المركزية وإقليم كردستان.مشروع البناء المؤسساتي لاتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال، كلفة المشروع ٠٠٠، ٦٠ دولار بتمويل من برنامج الأمم المتحدة.برنامج دعم النساء في انتخابات مجالس المحافظات، الذي كلفته ٠٠٠، ٧٠٠ دولار، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهناك برامج ومشاريع ساهمت بها منظمات ومؤسسات دولية كثيرة[٢١].

المبحث الثالث

النواحي السلبية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق

يمكن تأشير النواحي السلبية لبرنامج الأمم المتحدة بجانبين: نظري وعملي:

المطلب الأول: الجانب النظري:

يمكن تلخيص أبرز النواحي السلبية لبرنامج الأمم المتحدة بعدم مراعاته خصوصية البلاد النامية، وأعني بها الخصوصيات الدينية، والاجتماعية والثقافية والأخلاقية وغيرها، فالمبدأ الذي طرحه البرنامج فيما لتعلق بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، قد يكون منصفاً في المجتمعات التي تظلم فيها المرأة، ولكن البرنامج لا يعني هذا، وإنما يعني تحرر المرأة أسوة بالمرأة في المجتمعات الغربية.لذلك شجعت منظمات الأمم المتحدة اللجوء السياسي للمرأة في حالات لا تعد إلا خرقاً للقيم الدينية، من ذلك أنه يحق للمرأة اللجوء إذا جبرت على ارتداء الحجاب، أو إن شعرت أن حريتها مكبلة، أو إن تعرضت لعلمية الختان[٢٢].

المطلب الثاني: الجانب العلمي:

إنّ تحرير تجارة الاستيراد يؤدي إلى تعريض الصناعات المحلية التابعة للقطاعين، العام والخاص،

لمنافسة غير متكافئة من قبل المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى مزيد من الخسائر للصناعات المحلية، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار فيها، ويؤدي إلى في تفاقم مشكلة البطالة[٢٣].أسهمت العولمة والمؤسسات المرتبة بها بتدمير الصناعة المحلية، ليس في العراق فحسب، بل وفي عدد كبير من دول العالم الثالث، ومن أبرز مظاهر تدمير الصناعة المحلية ما تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الاحتكار والإغراق، مما يؤدي إلى ضمور الصناعات المحلية والصغيرة لصالح الشركات المتعددة الجنسيات[٢٤].وأن الدول المتجهة إلى العولمة تتعرض إلى ضغوط وتأثيرات سياسية من الدول الرأسمالية الرئيسة، بما يضمن مصالحها والمتمثلة بمصالح الشركات غير الوطنية، وتقليل سيطرة الدول المضيفة للاستثمارات، ودورها في تسيير اقتصادها الوطني، وفي تقديم الدعم للقطاعات المواكبة للنمو، والفئات المتضررة من اعتماد سياسة الانفتاح على الخارج، والسير على وفق آلية السوق في الداخل، إذ يجري تحويل جزء كبير من ثمار النمو الاقتصادي في البلدان المتجهة نحو العولمة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة بوساطة الأرباح التي حققتها شركاتها غير الوطنية نتيجة عملياتها الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية في البلدان النامية. وهذا الضرر قديم كشفته تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– التنمية البشرية لعام (١٩٩٧)، إذ أكدت أن تقليص مشاركة الدولة في الحياة الوطنية أدى إلى موجة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وأدى ذلك إلى خفض الوظائف وإلى افتتاح الأسواق المالية، مما حدَ من قدرة الحكومات على إدارة حالات العجز، وبالتالي تقليص الإنفاق على الصحة وإعانات الأغذية التي يستفيد منها الفقراء[٢٥].وفي العراق كشف باسم جميل أنطون وهو خبير صناعي أن نسبة المصانع المعطلة التابعة للقطاع الخاص البالغة ٣٥ ألف مصنع تبلغ ٨٠%، بينما المصانع التابعة للقطاع العام والبالغ عددها ٧٦ شركة تضم ٢٥٠ مصنعاً شبه معطلة، في حين أن ٤٥ ألف مصنع تابع لاتحاد الصناعات معطل أيضًا[٢٦] والسؤال المطروح هنا: أين دور برنامج الأمم المتحدة؟ وما الذي قدمه منذ عام ٢٠٠٣م حتى اليوم؟ إن هذا يؤكد بوضوح عدم جدية هذه البرامج وعدم جدواها، وأنها لا تعدو أن تكون مجرد أنشطة إعلامية أو خدمات تطال أفراداً معدودين يبرزهم الإعلام لأسباب دعائية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي بسبب طبيعتها الانكماشية، والتي تنعكس في أضعاف معدلات الاستثمار والنمو، ولا تساعد على امتصاص البطالة، وإنما تزيد من أحجامها، وتعزز التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وتشكل هذه البرامج أرضية للخصخصة، التي من أهدافها أضعاف الدولة، وفقدانها لموارد ثابتة ودائمة، ولا يوجد ما يثبت تحسين وكفاءة ومردودية الاستثمارات، بل أن سعيها للحصول على الربح السريع، وبخاصة في ميدان التجارة والخدمات دون المجال الإنتاجي في الصناعة والزراعة للبلدان التي طبقت هذه البرامج، ويحول دون الاستثمار العقلاني والرشيد طويل الأمد، الذي يحقق الاستثمار الاقتصادي الأفضل للموارد[٢٧]. إن محاولة فرض برامج الأمم المتحددة إنما هو محاولة لتحقيق أهداف أيديولوجية واقتصادية وسياسية، ومنها تقويض الأساس الاقتصادي لنفوذ رأسماليات الدولة في البلدان النامية، والتي وقفت بعضها على الضد من الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي[٢٨].إن نزاهة المساعدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة أمر مشكوك فيه، إذ يؤاخذ على هذا البرنامج جملة أمور أهمها:خضوع البرنامج لمحاباة القوى السياسية المتنفذة، لذلك تركزت الخدمات التي يقدمها البرنامج في مناطق نشاط الكتل السياسية القوية.خضوع البرنامج للتأثيرات الطائفية السائدة في البلد.تأثر البرنامج بالفساد الإداري

المستشري في العراق.ومن الشواهد على ذلك أن وثائق وزارة التنمية الدولية تشير إلى أنها التزمت في عام ٢٠٠٣ بأنفاق أكثر من ٢١٥ مليون جنيه أسترليني، لإعادة الإعمار في العراق، وقد جرى تقديم هذه المساعدات، بحسب الوثيقة إلى الجهات الآتية:

أ- وكالات الأمم المتحدة ١١٣ مليون جنيه أسترليني ".

ب- حركات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٣٢ مليون جنيه أسترليني.

ت- الهيئات غير الحكومية ٦ ملايين جنيه أسترليني. كما أن وزارة التنمية الدولية وضعت أولويات هذه المساعدات منها مليون جينيه أسترليني لمشاريع محددة أعطيت لتجار مقاولين، لم تذكر ماهيتها أو طبيعتها أو الجهة التي تولت تنفيذها، مما يثير الشكوك في طبيعة هذه النفقات، أو الأسس والمعايير التي اختيرت له هذه المشاريع المبهمة.وأنفق ٢٧ مليون جنيه أسترليني لإصلاح بنية تحتية أساسية، يستفيد منها أكثر من ٥ ملايين فرد عراقي في جنوب العراق، فضلاً عن تقديم مشاريع تطوير الإعلام ونشرات حول الاقتصاد الكلي، وتقديم مشورات للوزارات، ففي مجال الخدمات والتوظيف شمل البرنامج ما قيمته ٥ مليون دولار لبرنامج خلق فرص عمل في المحافظات الجنوبية، ويجري التنسيق والتعاون مع الجهات المحلية والجماعات العسكرية في المحافظات، وبالمشاركة مع مجالس المحافظات[٢٩].وأشارت وثائق البرنامج إلى الناتج المحلي للفرد في عام ٢٠٠٣م، حوالي ٥٠٠ دولار، مما يعكس تدني مستوى الدخل، والى انخفاض الاقتصاد بما يقدر بحوالي ٣١% في العام المذكور، وتقدر نسبة البطالة بحولي ٥٠%، وتحمل الوثيقة مسؤولية ذلك النظام السابق، ومع الطروحات النظرية والمعالجات المقترحة، إلا أن الوضع زاد سوءاً، وأنه لم يتحقق شيء عملي على أرض الواقع باستثناء الوعود[٣٠]. إن استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها أغلب البلدان النامية على مدى عقود من الزمن في ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تحقق النتائج المطلوبة، بل على العكس قادت معظم البلدان النامية إلى مسارات تنموية مشوهة، ونتائج دون مستوى الطموح، ولعل أهم أسباب الإخفاق الاقتصادي هي إهمال تلك الاستراتيجيات والنماذج الاقتصادية خصوصيات البلدان النامية، إن فشل هذه السياسات التنموية في تحقيق أهدافها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي جعل واضعي السياسات الاقتصادية في معظم بلدان العالم يبحثون عن فلسفة تنموية جديدة، وعن استراتيجية أكثر شمولية، تضع الإنسان في المرتبة الأولى وتعمل على تنمية قدراته وقابلياته المختلفة كهدف لجميع الأنظمة الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنمية البشرية[٣١].

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث ألخص أهم النتائج والتوصيات بما يأتي:

أولا: النتائج:

١. يهدف برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى مساعدة الدول النامية في جهودها لتعزيز اقتصادها القومي بتوفير مساعدات منتظمة ثابتة في المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقصد تدعيم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

٢. من فروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية: صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج المتطوعين للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل المرأة.

٣. أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تكريس عدد مهم من المفاهيم التنموية، والتنويه إلى خطر بعض الممارسات التي تحد من الفعاليات التنموية.

٤. أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم مساعدات مالية كبيرة للعراق في عدد من النشاطات

٥. أسهم برنامج الأمم المتحدة بتقديم الخبرات الفنية والإدارية.

٦. أبرز النواحي السلبية لبرنامج الأمم المتحدة هو عدم مراعاته خصوصية البلاد النامية.

٧. ارتباط نشاطات البرنامج بأهداف الدول المتقدمة وسياستها.

٨. تأثرت نشاطات البرنامج بالفساد الإداري وبالأمراض الاجتماعية السائدة.

٩. فشلت سياسيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم أي فعالية حقيقة أو معالجة حقيقة لي مشكلة تولى البرنامج معالجتها.

ثانياً: التوصيات:

١. إجراء دراسات مستفيضة لبرنامج برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدراسة المشايع التي أعلنها وبالجدوى الفعلية المتحققة منها، إذ أن هذه البيانات المتعلقة بجدوى التطبيق غير متوافرة.

٢. إن حاجة العراق ليست في الدورات التي يقيمها برنامج الأمم المتحدة، على الرغم من أهميتها في مجال تبادل الخبرات، إذ أن الخبرات العراقية أثبتت قدراتها وكفاءتها، ولكنها بحاجة إلى أجواء صحية تتيح لها العمل بحرية بعيداً عن المضاربات السياسية القائمة.

٣. إن مشاريع برنامج الأمم المتحدة خولت هذه المشاريع مشاركة العراقيين في اتخاذ القرار مما أضعف الحرية السياسية.

٤. إن الفعاليات الاقتصادية والإنمائية التي تحققت منذ عام ٢٠٠٣ وما رافقها من مظاهر سلبية والمحاصصة التي ابتكرها المحتل، عبرت عن ضعف القرار الوطني مما يتطلب إعادة النظر فيها من أجل وضع القرار الوطني في موضعه الصحيح في ظروف ملائمة وطبيعية.

٥. دعم الصناعة والزراعة في العراق من قبل الدولة، وعدم الركون إلى منظمات دولية لا هم لها إلا تحقيق مصالحاه أولاً وآخراً.

المراجع

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٧م.

٢. البعد الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الإتجار بالبشر، الدكتور يعقوب علي جانقي علي، بحث مقدم إلى مؤتمر الدوحة الثالث لمكافحة الإتجار بالبشر، ٢٢ – ٢٣ يناير –٢٠١٣م.

٣. الإتجار بالبشر، منظمة العفو الدولية، نقلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي جاء بعنوان (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية)، ٢٠٠٩م.

٤. البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، رياض الجبان، عبد الحميد احمد رشوان، جامعة

٥. التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مدحت القريشي، دار وائل للنشر، الأردن،

٦. الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، عباس كاظم جياد الفياض، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية في الدنمارك بكوبنهاكن، ٢٠١٠م.

٧. العولمة واستراتيجيات التنمية، ديباك نايار، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٨. العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨ – ١٩٩٨، جلال أمين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ٢٠٠١.
٩. العولمة، المفهوم والأركان، مجلة الدليل، بغداد، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الأول ١٤٢٥، أيار
١٠. أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، رمزي زكي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، م ١٩٩٥.
١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم "، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، نيويورك، تشرين الثاني، ١٩٩٨م.
١٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفساد والحكم الرشيد، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، ورقة عمل رقم (٣)، نيويورك، تموز، ١٩٩٧م.
١٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:" نحو الحرية في الوطن العربي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤، المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠٠٥م.
١٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤م.
١٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية،
١٦. برنامج الأمم المتحدة، نشرة تصدرها الألم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١م.
١٧. تحديات المرحلة الانتقالية، المراحل الحرجة– العراق والمنطقة بعد الحرب، د. عبد الفضيل، محمود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤م.
١٨. تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، سامي موهوبي، مجلة الرسالة الجديدة ، تصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" نوفمبر٢٠٠٥.
١٩. تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة، مطبعة كركي، بيروت ٢٠٠٤م.
٢٠. صور المجتمع المثالي، نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
٢١. تقرير لتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، الأمم المتحدة.
٢٢. مجموعة صكوك دولية، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣م.
٢٣. وثيقة صادرة من DFID في القنصلية البريطانية في البصرة تحت عنوان نشاط وزارة التنمية الدولية في جنوب العراق – ١٥ أكتوبر / تشرين الأول – ٢٠٠٤.
٢٤. جريدة المدى، العراق، العدد (3026) ليوم ٢٠١٤/٣/٨م.

هوامش البحث

(١) ينظر: برنامج الأمم المتحدة، نشرة تصدرها الألم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١م: ٤٣.
(٢) ينظر: برنامج الأمم المتحدة: ٤٣.
(٣) ينظر: برنامج الأمم المتحدة: ٤٣.
(٤) ينظر: برنامج الأمم المتحدة: ٤٤.
(٥) ينظر: برنامج الأمم المتحدة: ٤٤.

(٦) ينظر: المرجع نفسه: ٤٤-٤٥.

(٧) ينظر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة، مطبعة كركي، بيروت ٢٠٠٤م: ١٢٩.

(٨) ينظر: برنامج الأمم المتحدة: ١٥٢.

(٩) ينظر: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مدحت القريشي، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧م: ١٢٨.

(١٠) ينظر: البعد الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الإتجار بالبشر، الدكتور يعقوب علي جانقي علي، بحث مقدم إلى مؤتمر الدوحة الثالث لمكافحة الإتجار بالبشر، ٢٢ - ٢٣ يناير -٢٠١٣م: ١؛ الإتجار بالبشر، منظمة العفو الدولية، نقلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي جاء بعنوان (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية)، ٢٠٠٩م: ١.

(١١) ينظر: تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، سامي موهوبي، مجلة الرسالة الجديدة ، تصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" نوفمبر٢٠٠٥: ٦١.

(١٢) ينظر: العولمة والتنمية العربية - من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨ - ١٩٩٨، جلال أمين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ٢٠٠١م: ١٥٦-١٥٩.

(١٣) ينظر: العولمة واستراتيجيات التنمية، ديباك نايار، ٢٢ ... نوفمبر ١٩٩٩م: ٩.

(١٤) ينظر: صور المجتمع المثالي، نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م: ٧١-٧٢؛ تقرير لتنمية البشرية لعام٢٠٠٥، الأمم

(١٥) ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤م: ٢٠١.

(١٦) ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم "، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، نيويورك، تشرين الثاني، ١٩٩٨م: ٩.

(١٧) ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:" نحو الحرية في الوطن العربي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤، المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠٠٥م: ١٢٨.

(١٨) ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفساد والحكم الرشيد، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، ورقة عمل رقم (٣)، نيويورك، تموز، ١٩٩٧م: ٣٥.

(١٩) ينظر: البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، رياض الجبان، عبد الحميد احمد رشوان ، جامعة الإسكندرية،

(٢٠) ينظر: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، عباس كاظم جياد الفياض، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية في الد

(٢١) ينظر: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي: ٢٠٢.

(٢٢) ينظر: مجموعة صكوك دولية، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣م: ١/ ٨٩٢.

(٢٣) ينظر: أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، رمزي زكي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، م ١٩٩٥: ٢٣٠ ــ ٢٣١.

(٢٤) ينظر: العولمة، المفهوم والأركان، مجلة الدليل، بغداد، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الأول ١٤٢٥، أيار ٢٠٠٤ م: ١٥.

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٧، نقلاً عن مجلة الدليل: ١٥.

(٢٦) جريدة المدى، العراق، العدد (3026) ليوم ٢٠١٤/٣/٨م.

(٢٧) ينظر: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي: ٤٢٤.

(٢٨) ينظر: المرجع نفسه:٤٢٤.

(٢٩) ينظر: تحديات المرحلة الانتقالية، المراحل الحرجة- العراق والمنطقة بعد الحرب، د. عبد الفضيل، محمود، مركز دراسات

(٣٠) ينظر: وثيقة صادرة من DFID في القنصلية البريطانية في البصرة تحت عنوان نشاط وزارة التنمية الدولية في جنوب

(٣١) ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣م: